

أزمة الصومال:

إشكالية الدولة وآفاق إعادة البناء

إعداد : عبدالقادر معلم محمد جيدي*

مستخلص:

يعالج هذا البحث إشكالية أزمة الدويلتي الصومال المعاصر ، وإمكانية حلها، ويحاول تقديم تفسير لأزمة الدولة في الصومال وأزمة السلطة وتداولها. وقد بدأ بمفهوم الأزمة وأزمة الدولة في الصومال ، حيث أوضح أنها أزمة ناشئة من الإرث الاستعماري ، وأزمة قيادة ،وتسييس القبيلة، والنزاع على السلطة والثروة، وأزمة هوية، وكذلك هي أزمة ناشئة من طبيعة الشعب الصومالي الرعوي ، ثم ختم البحث بمدخل لاستشراف الحل والخروج من هذا المأزق .

كلمات مفتاحية : الصومال - مفهوم الأزمة - الإرث الاستعماري - القبيلة -

الهوية.

Abstract

This work tackles the crisis of state in the contemporary Somalia and the possibilities of resolutions, It is an attempt to present an interpretation to the crisis of state and power transformation in Somalia. This study starts with theatrical background about the concept of crisis and state crisis in Somalia which was the result of colonial heritage, leading crisis, tribal politicization, disputes upon power and wealth, and identity crisis. On the other hand it's a crisis which resulted from the pastoral nature of Somalis .The work concluded with suggestions for solving the dilemma.

Keywords: Somali – crisis –Colonial Heritage – Identity – tribe.

* باحث في الشؤون الصومالية

دراسات إفريقية

تقديم

تمثل أزمة الدولة الواقع الأبرز في الساحة السياسية في الصومال ، تلك الأزمة التي تشابكت مجالاتها فشملت الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدينية. وتركت تلك الأزمة آثارها على حاضر الصومال ومستقبله، وقد شاركت في صناعتها عوامل محلية وإقليمية ودولية. فالصوماليون اليوم مختلفون على مفهوم الدولة الصومالية بعد غيابها عن الساحة الفعلية بعقدين من الزمان . وهذا الخلاف ذو اتجاهات عدة ، فالسياسيون الصوماليون - الذين يقبلون بوجود الدولة الصومالية القطرية - مختلفون هل يجب أن تعدد هذه الدولة، على شكل دولة مركزية أم دولة فيدرالية ؟؟ كما هم متشاكسون حول مشروعية من يحكم تلك الدولة ، هل الدين أم القبيلة أم القوة أم الحكم أم الشعبية .!؟.

ويمتد الخلاف حول شكل الدولة ومفهومها إلى أعماق بعيدة حيث يرى بعض الإسلاميين الصوماليين - حركة الشباب الصومالية على وجه التحديد- عودة الدولة القطرية ، بل وينكرون العلم الصومالي واستقلال الصومال وحرية . ويعنون كل ذلك جزءا من المحرمات الشرعية ومن تركة الاستعمار ، بدعوة ضرورة عودة الخلافة والأمة الإسلامية الواحدة في الوقت الذي يمر به العالم الإسلامي بأضعف حالاته!!! وتحاول هذه الدراسة تقديم تفسير لأزمة الدولة في الصومال ، وأزمة السلطة وتداولها. والإجابة عن بعض الاسئلة التي تدور حول هذه الأزمة .

في مفهوم الأزمة والتأزم السياسي :

تعني الأزمة نقطة تحول في أوضاع غير مستقرة ، ويمكن أن تقود إلى نتائج غير مرغوبة إذا كانت الأطراف المعنية غير مستعدة أو غير قادرة على احتوائها ودرء أخطارها (1) ويعرف د. سموحي الأزمة بأنها "الفترة الخطرة التي يتهدد فيها كيان البلاد، أو نظامها الأساسي أو استقلالها، أو سلامة أراضيها ، أو يتعرض فيها السلم العالمي للخطر (2) .

ويعرفها د. السيد عمر بأنها " وضعية غير مريحة حبلى بتغيير حاسم وشيك مرغوب أو غير مرغوب "(3) ورغم الاختلاف في مضمون كلمات : الأزمة، والوقائع، والأحداث ، والصراع ، فإن مفهوم الأزمة يستدعي تلك المفاهيم الثلاثة . فالأزمة تشتمل على : وقائع (خلل في النظم الفرعية)، وأحداث (خلل يؤثر ماديا على النظام كله)، صراع(خلل يصيب الهيكل الرمزي للنظام) وتضيف الأزمة إلى كل ما سبق: الخلل المهدد للفرضيات الأساسية التي يقوم عليها النظام في الوحدة الدولية التي يتعرض لها(4).

التأزم السياسي ظاهرة عامة في المجتمع العربي :

يرى د. محمد جابر الأنصاري " أن ثمة تأزما سياسيا عاما يعاني منه العرب، على مختلف المستويات والميادين ، وفي مختلف المواقع بين مسؤولين ومواطنين ومعارضين ، فالأزمة في المعارضة كما في السلطة ، وفي المجتمع كما في الدولة ، وما أكثر ماتم تبادل المواقع في تاريخنا السياسي المعاصر دون تحسن يذكر في الأداء السياسي وفي الإنجاز السياسي ، بل ازداد الطين بلة (5) ويضيف : " ولقد تم تجريب كثير من الايدلوجيات والطلول، كما أن معظم الأحزاب والاتجاهات السياسية والايدلوجية تسلمت الحكم ، فلم يثبت أي اتجاه منها أنه أفضل من منافسيه ، بل إن أجنحة من الاتجاه ذاته أتاحت لها الفرصة هنا أو هناك ، فلم يتحقق إنجاز أو هدف قومي يذكر ولم تستطع التفاهم فيما بينها وداخل اتجاهها الواحد على حد أدنى من القاسم السياسي المشترك (6) وأكد بأن بعض " الهيئات الوطنية الحاكمة جاءت إلى الحكم مباشرة من حرب تحرير شعبية مشرفة ولم تبرز فجأة بانقلاب عسكري حتى يقال عنها ما يقال عن الانقلابيين ، ولكنها لم تثبت أنها أفضل من غيرها في اختبار الحكم والسلطة وفي امتحان البناء والإدارة والتعامل مع الحق العام والإدارة العامة ، بل إن بعضها قدم المثل الدنيء بهذا الصدد .. فكأن مفهوم العمل السياسي تجمد عندنا في مستوى الحماسة (رفع شعارات إسلامية أو وطنية) والمواجهة النضالية والتمرد والرفض

- وهذا ما يستثير إعجاب جماهيرنا ويحرك خيالها إلى اليوم - استمرارا لحالة استلابنا وغربتنا مع السلطة في معظم تاريخنا، التي إما أن نرفضها رفضا قاطعا أو نضطر للخضوع لها خضوعا مطلقا⁽⁷⁾ ولعل هذا الامتحان العسير هو ما تخوضه نماذج بعض الحركات الإسلامية التي لم تقدم نموذجا إسلاميا حضاريا سواء عند وصولها للسلطة أو بقائها في المعارضة كما في الصومال.

أزمة الدولة في الصومال وتعدد مجالاتها :

والأزمة الصومالية أزمة شاملة تمس كل جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والمالية والاجتماعية والثقافية والأمنية وغيرها من جوانب القيم والمصالح ، وتهدد تلك الأزمة كيان الدولة الصومالية وحاضر البلاد واستقلالها وسلامة أراضيها ووحدتها الوطنية بخطر حقيقي داهم⁽⁸⁾.

وقد اختلفت تفسيرات المختصين للأزمة التي تعصف بالصومال منذ انهيار الدولة المركزية (وتتحصر جل التفسيرات على أن الإشكالية نتجت عن التقسيم الاستعماري الجائر للأراضي الصومالية وتنافس القوى الاستعمارية على وضع يدها على الصومال بسبب موقعه الاستراتيجي وموارده الاقتصادية الكبيرة وشعبه المتجانس . وأنها كذلك أزمة قيادة ناتجة عن انصراف النخبة الصومالية إلى مصالحها الذاتية ، تلك النخب السياسية المستلبة التي خلفها الاستعمار والتي استوردت التجارب العلمانية بعيدا عن التراث الإسلامي الحضاري للشعب الصومالي ، وإن الإشكالية كذلك تقوم على النزاع حول السلطة والثروة . وهناك من يقول إنها أزمة تركيبية للمجتمع القبلي المتشردم وهشاشته التنظيمية وفشل النخبة الصومالية في تجاوز الحالة الرعوية القبلية إلى خلق عقد اجتماعي قائم على المصالح المشتركة. وفيما يلي يسعى الباحث إلى تفصيل أبرز جوانب تلك الأزمة ويعمل على تفسيرها :

أولا: أزمة ناشئة عن الإرث الاستعماري :

لقد فشل نموذج الدولة الصومالية الذي تم إعلانه منذ الستينيات بسبب بناء هذا النموذج على أساس ميراث التقسيم الاستعماري الذي رسمه مؤتمر برلين الشهير، وايضا انحراف وانعدام الكفاءة لمؤسسات الحكم وبنائيات السلطة والتغيير الاقتصادي والاجتماعي طبقا لنماذج متنوعة من النموذج الرأسمالي الليبرالي والنموذج الاشتراكي، وبعض النماذج الانتقائية التي تضاربت وأدت إلى أزمة التحديث والتنمية الاقتصادية⁽⁹⁾. ولسوء حظ الصوماليين "فإن الحدود الموروثة من الاستعمار تحولت إلى حدود سياسية تعبر عن سيادة الدولة ، وجاء ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية ليزداد هذا الوضع رسوخا ، إذ يقرر احترام الحدود القائمة عند الاستقلال وعدم القبول بتغييرها⁽¹⁰⁾ وهو ما تصادم مع تطلعات الشعب الصومالي إلى تحقيق وحدته في إطار دولة واحدة بإزالة كل التقسيمات الاستعمارية ، وهو ما أدى إلى وقوع حروب ومصادمات بين الصومال وبين جيرانه ، وإضافة إلى القوى الاستعمارية السابقة والدول العظمى في العالم وقفت أيضا ضد طموحات الدولة الصومالية فيما يتعلق بتوحيد الصومال الكبير ، ومثل ذلك جزءا من انهيار الدولة الصومالية الوليدة بعد أن انهكتها الحروب والصراعات الخارجية عن التنمية الداخلية .

إن أزمة الدولة في (الصومال) لا ترتبط فقط بنوعية الفئات الحاكمة وصراعات النخبة وتشردنهما فقط ، وإنما ترتبط أيضا باستمرار فاعلية دور المتغير الخارجي الأجنبي الذي رفض الاستقلال السياسي واحتفظ باستمرار دوام الوضع الاقتصادي والاجتماعي في الصومال في حالة ارتباط وتبعية⁽¹¹⁾.

فالدولة في الصومال لم تتطور تطورا طبيعيا يترجم موروثات وتقاليد الشعب الصومالي وهويته الحضارية، وإنما " جاءت بعد خروج الاستعمار عبارة عن كيان مستورد ومزروع في جسم الشعب ، كالعضو الغريب الذي تتم زراعته في جسم المريض ، وكان لابد لهذا الجسم الغريب أن يتأقلم ويندمج في جسم الأمة ، للتوفيق بين هوية الأمة والإرادة السياسية للشعب الصومالي وتحقيق التحضر والتنمية المتوازنة في

الصومال (12). وهذا ما أخفقت النخبة الصومالية في تحقيقه ؟ تلك النخبة التي قامت باستيراد جميع التجارب السياسية والدستورية لبناء الدولة من الخارج ، ويأتي الإشكال هنا أن هذه التجارب لاتستند إلى سند شرعي أو قانوني من هوية الصومال الحضارية ومن تقاليد الشعب الصومالي الحميدة ، ومشكلة هذه الشرعية لازالت تواجهه حتى الآن قيام دولة صومالية مستقرة .

ومن التقاليد التي ورثها الصوماليون من الاستعمار وتركت آثارها على الدولة وممارسة السلطة والتي تحولت فيما بعد إلى أعراف وممارسات سياسية :

- استخدام القوة للحصول على السلطة والثروة .
- صناعة شخصيات موالية للاستعمار لإطالة عمر الاستعمار في الحكم.
- تقسيم الشعب وذلك باستخدام أساليب مثل القبلية و الرشوة والمحسوبية والقوة (13).

ثانيا : أزمة الصومال أزمة قيادة :

إن أزمة الدولة بدأت منذ أن وصل قادة الحركات الوطنية إلى تولي مناصب الحكم والإدارة وبدأت عمليات بناء هياكل ومؤسسات الحكم المركزي مع التوسع في إنشاء الأجهزة والمؤسسات والإدارات التي كان يفترض نظريا أن تترجم مسؤوليات ووظائف الدولة المستقلة إلي واقع في حياة المجتمع (14) في المجالات المختلفة ، فالأزمة السياسية في الصومال هي أزمة قيادة في المقام الأول ، حيث إن الاستعمار لم يهتم بتعليم واعداد الكوادر المؤهلة ، وترك الصومال في منتصف عام 1960م والبلاد تعيش في جهل عام بكل شيء ، حتى الموارد الاقتصادية وكان المستعمر على دراية بها أكثر من أهل البلاد الذين كانوا لايعرفون سوى الرعي وشيء بسيط من الزراعة . وإن أسوأ ما تركه الاستعمار في الصومال هو تلك الزعامات التي لا تملك الخبرة في الإدارة والقيادة ، وكان أول ما تحدث به هؤلاء القادة تلك الوعود التي تفوق طاقاتها و طاقة البلاد . فقد كانوا يظنون أنهم يمكنهم أن يصنعوا أشياء كثيرة. لكنهم فوجئوا أنه

ليس بمقدورهم أن يفعلوا شيئاً⁽¹⁵⁾ وتحولت هذه القيادات إلى قيادات انتهازية نفعية لا يهمنها إلا تحقيق مصالحها الذاتية بأي وسيلة.

مظاهر أزمة القيادة في الصومال :

من مظاهر أزمة القيادة في الصومال :

1- التبعية وضعف المؤهلات الأكاديمية وضحالة التجربة السياسية ، فالقيادة الصومالية كان تعليمها محدودا جدا (ايام الاستقلال) وكان المحظوظ من تلك القيادات من يحمل دبلوماً وسيطاً في العلوم السياسية من إيطاليا لمدة سنتين ، ويقال له دكتور فلان! وكانت مشكلة تلك القيادات تتلخص في : قلة المعرفة والمؤهلات الأكاديمية ، بالإضافة إلى ضعف الكفاءة والخبرات القيادية واتباع النهج القبلي والمحسوبية والفساد. كل ذلك كان سبباً بالاً يكون لدى تلك القيادة رؤية سياسية واضحة تجاه المصالح العليا للبلاد مما أدى إلى أن يسلموا أوراقهم إلى المستعمر نفسه⁽¹⁶⁾. ويقول الشيخ مختار محمد حسين - رئيس البرلمان الصومالي في عهد الحكم المدني ، في الفترة ما بين 1966- 1969م متناولاً أسباب ارتباط النخبة السياسية الصومالية المستلبة بالمستعمر ، مؤكداً أنها نفس الفئة التي كانت تتعامل مع الاستعمار قبل الاستقلال وكانت تعمل في المهن التالية : " المترجمون والحراس والطباخون والخدم ، ولم يكن لديهم أدنى شيء من الثقافة يؤهلهم إلى انتهاج سياسة واضحة المعالم تجاه مستقبل بلادهم ، وكان الصراع يدور على الوظائف فقط ، يؤيد هذا إيطاليا لأنه عمل معهم ويعرف لغتهم ، ويؤيد هذا بريطانيا لأنه عمل معهم فقط ويعرف لغتهم ، ولم تكن المصلحة العامة للشعب الصومالي جزءاً من اهتمامهم أبداً ، فالولاء للدولة الاستعمارية كان يعتمد على عنصرين ، هما : الوظيفة والثقافة⁽¹⁷⁾ .

2- ضعف الثقافة السياسية :

إن أزمة السلطة وتداولها في الصومال " أزمة ثقافية قبل أن تكون مشكلة سياسية ، فتداول السلطة مفهوم حديث في مفهوم الدولة الصومالية . فالدولة الصومالية جاءت إلى الواقع قبل أن تتشكل النخبة السياسية . فتشكيلة الدولة التي جاءت كانت تشكيلة مشوهة شجعت القبلية السياسية أسوة بالاستعمار الذي اهتم بتسييس القبيلة (18) . ويعود ضعف الثقافة في نظر السفير عبدالسلام معلم آدم إلى : أن الإيطاليين كانت ثقافتهم الديمقراطية ثقافة فوضوية ، والحركة الوطنية الصومالية انقسمت إلى جناح غربي وجناح قومي ناصري شرقي ، فالغربيون حاربوا الجناح الناصري الشرقي وسعوا إلى تشويه صورتهم وشجعوا بدلا من ذلك القبلية والفساد (19) .

أسس الثقافة السياسية الصومالية بعد الاستقلال :

الثقافة السياسية في الصومال منذ الاستقلال تميزت بالأسس التالية : (20)

- التمسك بالثقافة القبلية وتسيير القبيلة .
 - التقليد للنموذج الاستعماري للحكم والجري وراء تحقيق الطموحات الذاتية.
 - محاولات استخدام القوة للوصول إلى السلطة أو التثبيت بها .
 - اعتماد الدعم الخارجي لتمويل العمل السياسي .
- ولسوء الحظ لم تتبلور حتى الآن في الصومال حركة سياسية قائمة على مبادئ وطنية أو أيديولوجية ، وبرنامج سياسي يوضح أسلوب واضح للتداول السلمي للسلطة، والسبب الذي حال دون تشكلها هو ارتباط النخبة السياسية الصومالية بثقافتها الرعوية القبلية من ناحية وانشغالها بتحقيق طموحاتها الشخصية من ناحية أخرى . وأهملت هذه القيادة برامج التنمية الداخلية وتستررت وراء شعارات السعي إلى تحقيق الصومال الكبير ، وكانت تلك التحديات أكبر من حجم هذه القيادة .
- ولم يكن لتلك القيادة برنامج سياسي مؤسسي ، وإنما حكمت ارتجاليا ، ولم تترك أي أثر لأي تنظيم سياسي بعدها . وهي لم تلتزم بوزع إسلامي ديني أو وازع قومي

وطني (21) وقد أخفق المجتمع الصومالي الذي كان يعلق آمالا عريضة على الدولة الناشئة في تحقيق طموحاته من الحكومات المدنية ، والعسكرية .

3- تسييس القبيلة :

النخبة الصومالية حرصت على تسييس القبيلة استمرارا للنهج الذي سلكه الاستعمار ، والقبيلة كعنصر للتعايش والاشتراك في الكلاً والمورد وتبادل عادات الزواج والمنافع الحسنة لا بأس بها ، ولكن النخبة السياسية ذات الأهواء والمآرب الشخصية حولت القبيلة إلى عنصر للسيطرة والغزو والنهب والقتل وأخذ حق الغير وهذا مذموم (22) وهناك تحد يواجهه أي قائد صومالي يتصدى لمعالجة قضايا البلاد من قبل القبيلة ويأتي هذا التحدي من طرفين :

أولاً من قبيلته التي تقول : هو منا وتحاول الاستنثار والافتخار بإنجازاته ومكتسباته قبليا ، ويأتي التحدي الآخر من القبائل الأخرى المنافسة ، التي تحاول رفض كل ما له صلة بذلك القائد والانتقاص من إنجازاته ، بحجة أنه لا ينتمي إليها، وأن إنجازاته تصب في صالح القبيلة المنافسة التي ينحدر منها ! ونتيجة لذلك تقوم كل من القبائل الموالية والمعادية لهذا القائد بتدمير إنجازاته بحماقاتها وجعلها وضيق أفقها (23).

ثالثاً: أنها أزمة موقع :

تمثل منطقة القرن الإفريقي بعدا استراتيجيا مهما لما تجسده من موقع متميز يملك ثروات متنوعة ويسيطر على ممرات مائية حيوية ، وللصومال أهمية خاصة نظرا لكونه يمتلك أطول ساحل يطل على المحيط الهندي والخليج العربي من ناحية ، ويتحكم في المدخل الجنوبي للبحر الأحمر من ناحية أخرى ، حيث مضيق باب المندب ، الذي يتحكم في طريق التجارة العالمية ، خاصة تجارة النفط القادمة من دول الخليج والمتجهة إلى أوروبا والولايات المتحدة ، كما أنه ممر لأي تحركات عسكرية قادمة من دول الغرب إلى منطقة الخليج (24) ونسبة لهذا الموقع الفريد الذي يقع فيه الصومال تسابقت الدول الاستعمارية وقسمت الصومال إلى خمسة أجزاء في أواخر القرن التاسع عشر ،

وتنافست القوتان العظمتان أيام الحرب الباردة في أن يكون لكل منهما موطئ قدم في المنطقة كل ذلك قد جر الكثير من المتاعب والمشاكل للصومال ، إذ أنه من المرجح أن ما يعانیه الشعب الصومالي من تمزيق واختلافات وتدخلات الدول في شؤونه يعود إلى أهمية الموقع الذي يقع فيه الصومال في منطقة القرن الإفريقي (25) كما أن وجود الشعب الصومالي الملم الذي تتوافر فيه جميع عناصر الوحدة ، ومجاورا كذلك لقوى مسيحية تتلقى دعما مباشرا ومستمر ولا محدودا من قبل القوى المسيحية العظمى في العالم في كل وقت قد ضاعف الصراع في المنطقة وزاد من متاعب الصوماليين .

رابعا : أزمة هوية :

الشعب الصومالي شعب مسلم 100% ، وقد دخل في صراعات حضارية ومجاهدات كثيرة من أجل تحقيق هويته الإسلامية والدفاع عنها منذ القرن السادس عشر وصولا إلى القرن العشرين يقوده العلماء وقادته الوطنيون ، وعندما خرج المستعمر سلم الراية لمعاونيه المحليين الذين حاولوا أن يحكموا الصومال بما لديهم وبما ورثوه عن الاستعمار بعيدا عن الشريعة الإسلامية التي يؤمن بها المجتمع الصومالي (26) وقد حاربت هذه النخبة المستلبة الهوية الإسلامية بعد تولي قيادة البلاد دون وجود سند شرعي أو قانوني يتوافق مع تقاليد الشعب الصومالي ، وإنما جاء اختيار تلك القيادات بناء على التقاليد الاستعمارية .

خامسا : أزمة بحث ونزاع على السلطة والثروة والكسب المادي :

الفقر والبطالة والجهل والتخلف سبب لوقوع نسبة كبيرة من الحوادث وعدم الاستقرار واستمرار الأزمة في الصومال ف " كثير من المنازعات والاشتباكات تحدث بسبب النزاع حول المال ومصادره الشحيحة ، والجهة التي تستولي على السلطة في

الصومال ترى أنه سيكون بإمكانها اكتساب الثروة والمكانة والقدرة على توزيع المكاسب على شكل فرص عمل وعقود ومنح وهبات نقدية - وما شابه ذلك - إلى الأقارب والأئصار . وقد خلفت ممارسات سياد بري القبلية تخوفا لدى القبائل الصومالية من أن كل رئيس يأتي سيسخر كل منافع الدولة لقبيلته⁽²⁷⁾ فالمظالم التي تركتها الحكومات الصومالية السابقة وخاصة حكومة سياد بري في مجالات توزيع السلطة والثروة والمفاهيم غير الشرعية للحصول على المكاسب المادية خلقت نزاعات على السلطة والثروة وكيفية الحصول عليهما ، وهذا مكن الصراع على السلطة بين القبائل الصومالية .

سادسا : التركيبة الرعوية وعلاقتها بأزمة السلطة في الصومال :

إن التركيبة الرعوية القبلية لها تأثيرها السلبي الكبير في واقع الصومال الراهن ، فبالرغم مما يتميز به الشعب الصومالي من التجانس غير أن القومية الصومالية تتفرد عن غيرها من القوميات من حيث كونها - في غالبيتها - قومية رعوية ذلك أن الطبيعة الرعوية لا تفرز إلا هوية وطنية هشّة ، فالرعاة يبنذون غيرهم ولديهم تصور قاطع عن كونهم ومن لا يكون داخل القطيع (28) بيد أن مجتمع الرعاة هو مجتمع المساواة والحرية، ويصعب تجريد الرعوي من سلاحه أو إخضاعه لسلطة مركزية. ولعل هذه الحقيقة يمكن أن تفسر لغز القوة في الوعي القومي الصومالي عندما يواجه الصوماليون العالم الخارجي ولغز الضعف الواضح في التماسك القومي عندما يتعلق الأمر بالصراع بين الفرقاء في داخل الصومال⁽²⁹⁾.

الخصائص السالبة للذهنية الرعوية :

لاشك أن الرعوية والبدواة لهما كثير من الصفات الحسنة من الشجاعة والكرم والشجاعة والنجدة ورفض الظلم والضميم ، وعزة النفس والإباء وحب الحرية ، وهي صفات يتميز بها الإنسان البدوي الرعوي ، لكن هناك صفات أخرى سلبية ، للمجتمع الرعوي من بينها:

- الهشاشة التنظيمية والنزوع إلى الفوضى والعفوية والتمرد على النظام والمؤسسية، كما تميل إلى الحرية المفرطة التي ترغب التحرر من كل قيد أيا كان .
- الخضوع إلى اللحظة الراهنة: دون النظر إلى الماضي ولا إلى المستقبل : إن رؤية الرعوي محصورة في اللحظة التي هو فيها ، فالإنسان الصومالي في جميع احتياجاته يخضع للحظية ، ويفكر كأنه إنسان لايعتبر ولا يأخذ العبرمن التواريخ التي مرت عليه ، ولا يسعى إلى تفادي الأخطاء التي وقع فيها أجداده⁽³⁰⁾ والرسول صلى الله عليه وسلم يقول : " لا يلدغ المؤمن من جحر مرتين " ⁽³¹⁾ والإنسان الصومالي الرعوي يلدغ من الجحر الواحد عشرات المرات لأنه لايعتمد على تراث مكتوب ، ولأنه لاينظر إلى الماضي من أجل دراسته واستخلاص العبر منه لتصحيح حاضره ومستقبله . والرعوي حياته لها دورتان فقط : فترة الجفاف ، وفترة المطر⁽³²⁾.

ويرى الباحث الصومالي عمر عثمان رابي أن : " كل الدول الصومالية في التاريخ القديم والمعاصر دمرها إما الغزاق أو الرعاة ، ولسوء التربية يدمر الصوماليون الدول ، فالشعب لم يترب على احترام الدولة وأهميتها واحترام الممتلكات العامة ، وذلك بسبب غياب القيادة الصالحة التي تربي الناس وتوجههم إلى الوجهة الصحيحة ⁽³³⁾ .

فالبداوة- ككل ظاهرة اجتماعية وإنسانية متداخلة ومتشابكة في عناصرها ومظاهرها - تنطوي على إشكالية جدلية كامنة فيها لا يحلها المنطق النظري المجرد وحده.

فابن خلدون أول منظر للجدلية بين البادية والحاضرة وقع نفسه في هذه الإشكالية وتوتر فكره معها عندما نسب للبدو من ناحية حب الخبر وسرعة الاستعداد الفطري للدين والصلاح ونسب إليهم من ناحية أخرى : " استحكام عوائد التوحش وأسبابه فيهم فصار لهم خلقا وجيلة .. وهذه الطبيعة منافية لل عمران ومناقضة له. وليس عندهم في أخذ أموال الناس حد ينتهون إليه.. وأيضا فإنهم ليست لهم عناية بالأحكام وزجر الناس

عن المفسد فتبقى الرعايا في مملكتهم كأنهم فوضى .. والفوضى مهلكة للبشر .. وكل ما ملكوه .. من الأوطان .. تقوض عمرانه وأقفر ساكنه (34).

الآثار التي تركتها التقاليد البدوية الرعوية على السياسة الصومالية :

من تلك الآثار التي تركتها تلك التقاليد الرعوية على إدارة الدولة في الصومال:

1- أسلوب نهب الدولة أسوة بتقاليد نهب الإبل: حيث اعتاد البدو في حياتهم على نهب الإبل والماشية ، وهم يفتخرون على تلك العادة ، وقليلاً ما يتم إعادة المال المنهوب إلا أن ذلك يتم على نحو أسلوب المعاملة بالمثل بنهب المال من القبيلة التي ينتمى إليها الناهبون السابقون (35).

وكما أن القبيلة الأقوى في البادية تنهب أكثر في مال الآخرين فإن القبيلة الأقوى في الدولة تنهب السلطة والثروة والمال العام أكثر من غيرها ، وهكذا يتنافس الجميع (36).

2- غياب المبادئ السياسية الثابتة:

من التقاليد البدوية الأصيلة أن الناس لا يؤمنون بمبادئ ثابتة وأكثر ما يؤمن به الصومالي هو ما يملكه من أسرة (الزوجة) ومال وعشيرة ، ويقل أن تجد مبدأ ثابتاً أكثر من ذلك (37) فانعكست تلك الأعراف السالبة على السياسة الصومالية في ظل غياب العقد الاجتماعي السياسي والتربية الوطنية التي تعلي الصالح العام على الانتهازية والمصالح الخاصة فهانت الدولة على الجميع.

لماذا طالت الأزمة في الصومال :

هناك أسباب أساسية تؤدي عادة إلى إطالة الأزمة في مناطق النزاع، وتلك

الأسباب اجتمعت في الصومال وهي :

- إذا زاد عدد أطراف النزاع أكثر من اثنين ، يكون جمعهم صعباً واتفاقهم أصعب ، وتنفيذ ما اتفقوا عليه يكون أكثر صعوبة .
- غياب برنامج سياسي متفق عليه بين الأطراف المتحاربة .
- وجود مجموعات تمارس الفوضى في داخل البلاد.

- وجود زعماء للحرب يمارسون العنف بصورة واسعة.
 - وجود موارد يتم التنزاع حولها مثل السيطرة على الموانئ والمطارات ووجود الثروات الأخرى في خارج أو باطن الأرض .
 - وجود دولة جارة أو عدد من دول الجوار توجب النزاع في داخل الدولة غير المستقرة عبر استخدام مجموعات موالية تنفذ أجنحتها عبر الحرب بالوكالة .
 - وجود انفصاليين يسعون إلى الانفصال عن الدولة المركزية⁽³⁸⁾.
- وفي حالة الصومال اجتمعت هذه العناصر المذكورة كلها ، وهناك عدد آخر من الأسباب والعوامل تؤدي إلى تفاقم النزاع في الصومال ، وهي : تسييس القبيلة ووجود الأسلحة الفتاكة في أيدي المواطنين وانتشار العطالة والبطالة الشاملة لدى الشباب وهجرة العقول والكفاءات الصومالية إلى خارج البلاد وعدم استعداد حقيقي للمصالحة وتقديم التنازلات من قبل أطراف النزاع ، بالإضافة إلى عدم وجود دولة صديقة قوية تعمل على فرض السلام في الصومال .

مدخل لاستشراف الحل للخروج من مأزق أزمة الدولة في الصومال :

الخروج من أزمة الدولة في الصومال يأتي بالسعي لإيجاد دولة قوية يمكن أن تضع حدا لهذه الإشكالية ، وكلما زادت قوة الدولة تضعف تلك العوامل المؤدية لإطالة أمد الأزمة وتفاقمها ، وذلك باتتباع الخطوات التالية :

- إعادة الأمن والاستقرار وحصر وسائل القهر والإجبار المادي في يد الدولة
- بناء نظام سياسي وكيل عن الشعب كله.
- تحقيق تنمية متوازنة وخلق فرص عمل للمواطن الصومالي.
- إيجاد عدالة حقيقية لمواجهة العنف وآثاره⁽³⁹⁾.

نوع القيادة المطلوبة :

من أخطاء القيادة الصومالية: " سيطرة اللحظة الراهنة والانغماس في الطموحات والمصالح الفردية والتكالب على الأثنيات الضيقة وغياب النظرة الإستراتيجية الشاملة حفاظا على المصالح القومية ، وهو ما جعل أصحاب المصالح كأمرء الحرب يشدون حبال الضغوط باشتداد الأزمة (40)

ينبغي أن تتصدر لحكم البلاد قيادات تتمتع بالميزات التالية :

- الشفافية والنزاهة ، وأن يكون الملف السابق لتلك القيادة نظيفا وناصعا ، قيادة تتمتع بالتعليم الكافي والكفاءة الذاتية لأن الجهل هو أكبر سبب للتخلف في الصومال .
- قيادة قوية مستقلة، لا ترتهن بقرارها للخارج، وتستطيع مواجهة التحديات الداخلية والخارجية (بمنع النزاعات وتحقيق العدالة).

نوع الحكومة المرغوبة :

من أجل التعامل مع البيئة الداخلية لا بد من إيجاد رؤية شاملة لمجريات الأمور حاضرا ومستقبلا وعدم ربط الأمور بالحركات العسكرية ، والحل العسكري مطلوب فقط في حالة الاحتلال والهيمنة الخارجية وما عداها يتم توظيف المنطق وآليات السيطرة الأخرى مثل الإعلام والاقتصاد وتفعيل المؤسسات السياسية وإعلاء شأن المصالح العامة .

إيجاد حكومة مدنية في الصومال ذات مرجعية إسلامية قائمة على العدالة والمساواة والأخوة والوحدة ، وملتزمة بالشفافية والمساءلة والمحاسبة ، وقائمة على الشورى والمشاركة الواسعة للقرار تحترم حرية التعبير ، والتعددية السياسية والتداول السلمي للسلطة .

-وضع دستور للبلاد يقوم على بسط الشورى واحترام التعددية والمشاركة السياسية واحترام الراي الآخر واللامركزية الإدارية .

-تشكيل حكومة ذات مجلسين (مجلس نواب ومجلس شيوخ) تقوم على

اللامركزية الإدارية والقضاء المستقل .

معالجة الخلل في الانتماء الوطني وإصلاح الثقافة السياسية:

استيعاب فكرة القبيلة والعشيرة والنسب في إطار مفهوم الانتماء الوطني الموسع. وهذا يعني ضرورة تجديد مفاهيم الثقافة السياسية التقليدية ، فبدل القبيلة يأتي مفهوم المواطنة ، وبدل الانتماء الإثني للقبيلة يحل الولاء للوطن والانتماء الحزبي المرتبط ببرامج ومشاريع ورؤى سياسية ، وبدل سياسة الإقصاء والتهميش تأتي سياسة المشاركة واللامركزية، وبدل ثقافة العنف والإلغاء تنتشر ثقافة التسامح والاعتراف بالآخر والقبول بالاختلاف والرأي الآخر بعيدا عن المزايدات والإتانيات الضيقة، حتى تكون المصلحة العليا للوطن هي الأولى بالاعتبار (41).

وهذه الأهداف السياسية بحاجة إلى خطاب سياسي متجدد ورؤية جديدة كما تحتاج إلى تفعيل وتنشيط الطاقات الوطنية والقوى الحية الفاعلة في البلاد والعمل على استيعاب المعارضة والنخبة المثقفة وهيئات المجتمع المدني، لمعاوضة الجهود التي تبذلها الدولة لتحقيق المشروع الوطني وانصهار الجميع في بوتقة الإسلام والولاء الوطني (42).

التعامل مع الوضع الإقليمي وعلاقات الصومال مع العالم الخارجي:

الموقع الجغرافي المم للصومال كان ولايزال عامل جذب للقوى الاستعمارية عبر التاريخ بسبب حالة الانكشاف الأمني للمنطقة حيث إن الدولة الصومالية لم يكن بإمكانها السيطرة على إقليمها المائي والبري والجوي ، وتنطلق الإستراتيجية الإقليمية لدول الجوار المعادية للصومال بأن يبقى الصومال ضعيفا ومفككا وتستمر حالة الفوضى والانقسام الداخلي فيه (43).

المعادلة السياسية المفروضة على الصومال على المستويات الإقليمية والدولية : هي ألا تكون للصومال حكومة ، أو أن تكون له حكومة عميلة، معادلة سيئة (44).

على الرغم من كل المرارات التي مرت بالعلاقة مع إثيوبيا فلا بد أن يجد الصومال طريقة للتعايش مع إثيوبيا قائمة على حسن الجوار والاحترام المتبادل من أجل إبعاد الصومال عن الصراعات الإقليمية ، وللخروج من حالة التوتر مع إثيوبيا وغيرها من دول الجوار مستقبلا يقترح الباحث بما يلي :

- محاولة إيجاد صيغة ملائمة للخروج من الصراعات القديمة مع دول الجوار .
 - أعطاء تطمينات لهذه الدول من ضمنها أن تكون المناطق المتنازع عليها مناطق تكامل وأن يتولى الشعب الصومالي الذي يعيش في تلك المناطق بإدارة أزمة تلك المناطق وبحث الحلول السياسية المناسبة لها .
 - أن يكون للصومال علاقات قائمة على تبادل المصالح والمنافع مع القوى العظمى في العالم وكل العالم الحر ، مع التركيز على تأسيس مصالحة مستدامة مع الدول الشقيقة والصديقة للصومال مثل الدول العربية والإسلامية والإفريقية .
- يخلص الباحث في دراسته إلى أن الصوماليين يعدون من أكثر الشعوب التي قدمت تضحيات جسام في سبيل استعادة حريتهم ووحدهم في إطار دولة توحد جميع مكونات الشعب الصومالي ، وقد استشهد وذهب عشرات الآلاف في سبيل هذا الهدف . ونجح الصوماليون في تحرير جزعين من الأجزاء الخمسة التي قسمها المستعمرون للأمة الصومالية ، ألا وهما : الصومال البريطاني والصومال الإيطالي، وكان الصوماليون تحدهم آمال عريضة في قيام هذه الدولة . وكان من أهم أجندتها إكمال الوحدة والاستقلال للأجزاء المتبقية من الصومال الكبير وتحقيق الرفاهية والتنمية والتقدم، إلا أن الإشكالية هي أن الدولة الصومالية التي تشكلت بعد الاستقلال فشلت في تحقيق أي من هذين المطلبين . بل إن الحكومات التي تعاقبت على حكم الصومال بعد الاستقلال قامت بقتل طموحات الشعب الصومالي بسبب المظالم وغياب أسس العدالة في تلك الأنظمة وانحدرت تلك الأنظمة نحو المفاهيم العشائرية والانتهازيات الشخصية للنخب المستلبة ، وقد انهارت الدولة المركزية عام 1991م بعد أربعين سنة من الاستقلال .

بل إن الحكومات الصومالية كان لها دور كبير في خلق إشكالية السلطة في الصومال وأزمة تداولها لأنها دمرت الأسس التي يمكن أن يقوم عليها الحكم الرشيد بسبب ما انتشر فيها من المحاباة والمحسوبيات والنهج القبلي والفساد ، حتى صارت تلك الانحرافات سلوكا سياسيا واجتماعيا لدى النخبة الصومالية بعد انهيار الدولة. وقد أدت الحروب الأهلية والنزاعات القبلية ، والتدخلات الخارجية في تعميق الأزمة وإبعاد الحل السياسي.

إن تداول السلطة على مستوى المجتمع الصومالي التقليدي أمر طبيعي وسلمي على مستوى الإدارة الأهلية لأن هذا النوع من السلطة نابع من هوية وتقاليد المجتمع الصومالي ، أما الدولة الحديثة المستوردة من التجربة الأوربية فلم تستقر بعد في ذهنية الصوماليين ، وفشلت تلك الدولة بل وانهارت بعد أربعة عقود من الحياة ، وقد توصل الباحث إلى أن اسباب فشل تلك الدولة يعود إلى الآتي :

أولا : أن الدولة الصومالية كانت مؤسسة مستورة في نظامها ومؤسساتها من الخارج. وفشلت النخبة السياسية في الموامة بين تلك الدولة وبين قيم الإسلام والتقاليد الصومالية الحميدة .

ثانيا : أن الدولة فشلت بسبب ضعف كفاءة وأهلية القيادات التي قامت بقيادة الدولة وانتهازيتها وجريها وراء مصالحها الذاتية .

ثالثا : بسبب الفساد والمحاباة والمحسوبية التي استشرت في جسم تلك الدولة على جميع المستويات.

رابعاً بتسييس القبيلة وإقامتها خارج مجالها الطبيعي وإدخالها في صراعات ونزاعات سياسية تتميز بتعقيداتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية مما جعل حلها غير معروف وغير مقدر عليه ، وتم تسييس القبيلة من قبل ثلاث فئات:

أولاً: الاستعمار الذي عمل على أساس فرق تسد . وثانياً : نظام الحكم الذي استخدم القبيلة للدفاع عن السلطة والتشبث بها ومن ثم خلق صراعات بين القبائل نتيجة لذلك .

ثم ثالثاً : النخبة التي شعرت بالتهميش والظلم بسبب المحسوبية والمحاباة والفساد الذي كان يمارسه من هم على العرش وغياب الفرص المتكافئة في تقسيم السلطة والثروة والخدمات . فقامت الأطراف التي كانت تحس بالتهميش بتسييس القبيلة للانتقام عن القيادات الحاكمة ، من أجل استرداد مصالحهم الذاتية . ومن هؤلاء القيادات القبلية التي قادت المعارضة والثورات القبلية المسلحة ضد حكومة سياد بري. والتي وقعت في براثن الحرب بالوكالة والمصالح الأجنبية وارتفعت قراراتها للمصالح الأجنبية . يخلص الباحث إلى أن الخروج من هذه الأزمة يتطلب وجود قيادة واعية تدرس جوانب الإشكالية كلها وتستخلص العبر والدروس من الماضي من أجل تفادي الأخطاء في الحاضر وعدم تكرارها في المستقبل .

هوامش الدراسة :

- 1- عبدالرحمن فارح إسماعيل ، أسباب الأزمة الصومالية ، مقديشو ، المركز القومي للبحوث والدراسات ، 2002م ، ص : 28.
- 2- عبدالرحمن فارح إسماعيل ، المرجع السابق ، الصفحة نفسها .
- 3- السيد عمر ، دارفور بين إدارة الأزمة والإدارة بالأزمة ، القاهرة : الدار العالمية للنشر والتوزيع ، 2008م ، ص : 6 .
- 4- السيد عمر ، المرجع السابق ، ص : 7.
- 5- محمد جابر الأنصاري، التأزم السياسي عند العرب وسوسيلوجيا الإسلام : مكونات الحالة المزمنة ، القاهرة : دار الشروق ، الطبعة الثانية 1999م ، ص : 14.
- 6- محمد جابر الأنصاري ، مرجع سابق، ص : 20.
- 7- المرجع السابق نفسه ، ص : 21.
- 8- عبدالرحمن فارح إسماعيل ، أسباب الأزمة الصومالية ، مرجع سابق ، ص : 29
- 9- خالد رياض ، الصومال : الوعي الغائب ، القاهرة : دار الأمين للنشر والتوزيع 1414هـ / 1994م ، ص : 83 .
- 10- خالد رياض ، المرجع السابق ، الصفحة نفسها.
- 11- المرجع السابق نفسه ، ص: 84 .
- 12- د. عمر عثمان رابي ، صناعة القيادة ، (محاضرة قدمها في فندق لسيستا) جيبوتي بتاريخ 2008/7/29م .
- 13- محمود علي توريري ، الصوماليون والتعامل مع القانون (Somalia and Law) مقديشو ، 2004م ، ص ص : 4- 5.
- 14- خالد رياض ، الصومال : الوعي الغائب ، مرجع سابق ، ص ص : 84 - 85
- 15- جان فرانسوا بايار ، سياسية ملء البطون في العالم الثالث ، ترجمة حليم طوسون ، القاهرة : دار العالم الثالث ، 1992م ، ص : 8.
- 16- جامع محمد غالب (جنرال) ، مقابلة معه في النوحة - قطر ، بتاريخ 2007/6/8م.

- 17- حسن محمود عبدالله ، الجبهات الصومالية : النشأة والتطور ، (بدون ذكر مكان وتاريخ النشر) ص : 7 .
- 18- عبدالرحمن معلم عبدالله (باديو) ، مقابلة معه ، في فندق كمينسكي ، جيبوتي في 2008/6/8م .
- 19- عبدالسلام معلم آدم ، (دبلوماسي صومالي ، سفير الصومال في اليمن حاليا) مقابلة معه في فندق كمينسكي ، جمهورية جيبوتي ، بتاريخ 2008/6/8م .
- 20- عبدالرحمن معلم عبدالله (باديو) ، مصدر سابق ، التاريخ نفسه .
- 21- عبدالرحمن فارح إسماعيل ، (سفير صومالي سابق) ، مقابلة معه في مقديشو ، الصومال 2007/2/16م .
- 22- أحمد إسماعيل سمندر ، محاضرة قدمها في " ندوة سياسية عن الشأن الصومالي " نظمها الطلاب الصوماليون في ولاية أوهايو الأمريكية بتاريخ 2007/8/24م
- 23- عمر عثمان رابي ، صناعة القيادة، مصدر سابق ، التاريخ نفسه .
- 24- إبراهيم ميرغني محمدعلي ، " تكوين الدولة في القرن الإفريقي " الخرطوم: مجلة الدفاع العربي الإفريقي (دورية علمية استراتيجية متخصصة ، تصدر عن إدارة البحوث العسكرية المشتركة) . العدد (72) ديسمبر 2008م ، ص : 7 .
- 25- عبدالقادر معلم محمد ، الصومال وقضية التحول من مجتمع رعوي إلى مجتمع مدني، الخرطوم : (بحث لنيل درجة الماجستير في الدراسات الإفريقية في مركز البحوث والدراسات الإفريقية) بجامعة إفريقيا العالمية ، سبتمبر 2001م ، ص ص 182-183 .
- 26- عبدالقادر معلم محمد ، الصومال وقضية التحول من مجتمع رعوي إلى مجتمع مدني، المرجع السابق ، ص: 182 .
- 27- المرجع السابق نفسه ، ص : 183
- 28- إبراهيم نصر الدين ، "الصومال وإمكانات تحدي النظام العالمي " ، القاهرة : مركز الدراسات الحضارية ، 1993م، ص : 3 .
- 29- إبراهيم نصرالدين، المرجع السابق، ص : 4

- 30 عمر عثمان رابي، (خبير في الشأن الصومالي) ، مقابلة معه في فندق سافانا ، اسمر ، اريتريا ، بتاريخ 2007/9/4م .
- 31 الحديث رواه البخاري في صحيحه : 2271/5 ج 5782، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه .
- 32 عمرعثمان رابي ، الرجوع السابق ، التاريخ نفسه .
- 33 محمود علي توريري ، الصومال والتعامل مع القانون Somalia and law ، مرجع سابق ، ص : 5
- 34 محمد جابر الأتصاري، التأزم السياسي عند العرب وسوسيولوجيا الإسلام : مكونات الحالة المزمنة ، مرجع سابق ، ص : 139
- 35 محمود علي توريري، مرجع سابق ، ص : 8
- 36 المرجع السابق الصفحة نفسها .
- 37 عمر عثمان رابي ، " صناعة القيادة " مصدر سابق ، التاريخ نفسه .
- 38 أ. فيري عيدي علمي " النزاعات وطرق حلها " ، محاضرة قدمها في بيت رابطة الطلاب الصوماليين في مدينة أمدرمان - العباسية ، السودان ، بتاريخ : 2010/8/20م.
- 39 أفيري عيدي علمي ، المرجع السابق ، التاريخ نفسه .
- 40 شعيب عجال الصغير ، مؤتمر " عرتا" والأنبعاث الصومالي الجديد ، بيروت ، مطبعة الرعيدي ، نيسان ، 2003م ، ص : 136
- 41 المرجع السابق ، نفسه ، ص : 111
- 42 المرجع نفسه ، ص ص : 111 - 112 .
- 43 مهدي دهب (أستاذ العلوم السياسية بجامعة إفريقيا العالمية) مقابلة الباحث معه في مكتبته بالخرطوم بتاريخ 2009/1/20م .
- 44 المرجع السابق ، التاريخ نفسه .